

الأمن القومي وقضايا استخدام الأسلحة النووية بعد الحرب الباردة

National security and issues of the use of nuclear weapons after the Cold War

خليل جداوي* جامعة زيان عاشور الجلفة

djeddaoui.khalil@hotmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2022/08/17 تاريخ قبول المقال: 2022/10/10 تاريخ نشر المقال: 2022/11/02

المخلص:

شهد العالم خلال الفترة الماضية تطورات نوعية في اتجاه توظيف التكنولوجيات الحديثة عسكريا، على نحو أحدث تحولا كبيرا في نظم التسليح واستراتيجيات القتال، وهو ما شكل في مجمله ما أصبح يعتبر ثورة في الشؤون العسكرية، تحددت من خلالها أشكال حروب القرن 21. وما يبدو أن تلك الثورة قد انسحبت أيضا على المجال النووي، لكن بأنماط مختلفة، شكلت في مجملها ملامح مرحلة أمنية جديدة، تشهد تحولات انقلابية، علمية وعملية، تتعلق بمعظم المشكلات المتصلة بامتلاك واستخدام الأسلحة النووية في أقاليم العالم المختلفة وعلاقة ذلك بأمن الدولة، في ظل عالم القطب الواحد، الذي تسيطر الولايات المتحدة على التفاعلات الرئيسية فيه.

الكلمات المفتاحية: الامن، قضايا دولية، الاسلحة النووية.

Abstract:

During the last period, the world witnessed qualitative developments in the direction of employing modern technologies militarily, in a manner that brought about a major transformation in armament systems and combat strategies, which in its entirety formed what became considered a revolution in military affairs, through which the forms of wars of the 21st century were determined. The revolution also withdrew to the nuclear field, but with different patterns, which in its entirety formed the features of a new security phase, witnessing revolutionary, scientific and practical transformations, related to most of the problems related to the possession and use of nuclear weapons in the different regions of the world and its relationship to the security of the state, in the light of the unipolar world. In which the United States controls the main interactions.

Key words: Security, international issues, nuclear weapons

مقدمة:

يعد موضوع الانتشار النووي⁽¹⁾ من الموضوعات الحيوية المهمة كونه يعبر عن شكل من أشكال التعامل في مجال العلاقات الدولية، لذا فقد أستحوذ مفهوم الأمن القومي على اهتمام كبير للحد من مستويات التسليح النووي وحياسة القدرة النووية في إطار المدركات الاستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية، واتساقا مع ذلك نستطيع أن نؤشر حقيقة مفادها: أن القوى العظمى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن انتهاء الحرب الباردة وانتشار أسلحة الدمار الشامل أدى الى التراجع في مستويات الأمن القومي بالنسبة للعديد من الدول، وتزايد الخشية من احتمالات اختراق ذلك الأمن، إذ أن هناك فراغا أمنيا نشأ بعد

* المؤلف المرسل

تفكك الاتحاد السوفيتي السابق من جهة واستمرار مظاهر الانتشار النووي وانفلات مستوياتها من جهة أخرى، فأن وجود مثل هكذا مشكلة من الصعوبة بمكان التعامل مع معطياتها المستقبلية. تأتي أهمية البحث من كونه يعالج موضوعا مهما وحيويا وهو موضوع الانتشار النووي وانعكاساته على معادلة التوازن الاستراتيجية الأمن القومي، والذي إكتسب أهمية كبيرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ انصبت الجهود خلال تلك الفترة على ضبط مستويات الانتشار النووي وتحقيق نوع من الاستقرار والتوازن ضمن إطار البيئة الدولية والإقليمية، مما زاد من أهمية الجهود المبذولة في هذا الشأن، إذ أصبح بالإمكان الحصول على التكنولوجيا النووية عن طريق تعزيز مستويات التعاون الأمني- العسكري المشترك مابين الدول ، ومن هنا فقد أصبح انتشار أسلحة الدمار الشامل إحدى أهم الحقائق لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ففي الوقت الذي كانت فيه خمس دول فقط تمتلك الأسلحة النووية: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا وبريطانيا، فضلا عن احتمالية إمتلاك دول أخرى لها مثل الهند، باكستان، إسرائيل وكوريا الشمالية، مما يؤشر لنا أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت إتساعا في دائرة الدول المالكة لتلك الاسلحة أو لإمكانية تصنيعها مثل ايران، كل ذلك أدى الى بروز بؤر التوتر اقليمي ودولية جديدة⁽²⁾.

ولأجل ذلك نطرح التساؤل التالي:

ما تأثير تطور قضايا استخدام الأسلحة النووية على مفهوم الامن القومي؟.

و بما أننا نسعى إلى الحقيقة في موضوع دراستنا، فإننا نرى أن المنهج المناسب للدراسة هو: منهج تحليل المضمون الذي يركز على المعايير والضوابط والقواعد الدولية المتعارف عليها والمتمثل في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وكذا مختلف الخطابات والتقارير الرسمية الصادرة عن الأطراف ذات الصلة بالموضوع (المعاهدة، البروتوكول، الخطابات، التقارير... الخ)⁽³⁾.

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي والمتغيرات الدولية الراهنة

الحاجة لسلح نووي لم تأتي كرجبة، وإنما حاجة ملحة لوقف جنون الحربين العالميتين حتى لا تتكرر وإحلال السلم والأمن الدوليين، وكما هو معروف فإن المعركة بالسلح المدمر كان ميدانها اليابان، وكانت نتائجها مفزعة مما صعب تكرارها إلا تحت اقصى الضغوط، والتي لم تحدث حتى الآن⁽⁴⁾. ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية وبرز نظريات الردع والتوازن⁽⁵⁾.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

لا شك أن مسألة الأمن كانت ولا تزال إحدى الدوافع التي تتحكم في سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر التاريخ، حيث كان الناس يسعون إلى ما يجنبهم الخوف والضرر، وما يوفر لهم الاستقرار والأمان،

وكان هذا الدافع القوي وراء انضمام الأفراد إلى جماعات، وتوثيق الارتباط بها بمختلف الروابط كرابطة الدم، ورابطة الجوار.

ومن هنا ظهرت حاجة الإنسان إلى نقل مسؤولية أمنه الخاص إلى أمن الجماعة. ويرى بعض الباحثين أن دافع الأمن كان له أثر كبير في سعي الإنسان لإقامة علاقات مع غيره، وبقيام الدولة، وجدت نفسها أيضا في حاجة لأن تقيم علاقات مع غيرها من الدول، إما بحكم الحاجات الاقتصادية والاجتماعية أو بهدف دفع العدوان عنها .

وتتمثل مهمة الأمن في حماية الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له شروط التطور والتقدم والازدهار. ويمكن تقسيم الأمن إلى شعور وإلى إجراء، فالأمن هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر، ذلك الأمن كشعور. أما الأمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد العدوان عن كيانها ككل. ولا بد أن نشير إلى أن مصطلح الأمن من المصطلحات التي تعرضت إلى تطور مستمر، تزامن مع تطور المجتمع البشري، حيث أن كلمة الأمن مثل كلمة السلم، من المصطلحات مألوفة التداول في العلاقات الدولية، وهي تنقذ إلى مفهوم محدد قاطع يمكن الرجوع إليه، وكثيرا ما يتم الحديث عن أمن المواطن، ولكن الأمن يقصد به في العادة أمن الدولة، فكرة الأمن ترتبط بفكرة السلطة لأن أمن المواطن، لا معنى له إذا نظر إليه بمعزل عن المجتمع، ولا بد من سلطة قادرة على التدخل، وعلى تنظيم المجتمع حتى يتوافر للمواطن أمنه .

ويحاول بعض الباحثين، التمييز بين فكرة الأمن الانفرادي لكل دولة، وهو ما اصطلح غالبا على تسميته بالأمن القومي وبين فكرة الأمن الدولي التي تتسع للمجتمع الدولي بأسره. ومن الممكن أن يتوافق الأمن القومي لدولة أو أكثر مع الأمن الدولي، كما لا يستبعد إمكانية تعارض الأمن القومي لدولة أو أكثر مع الأمن الدولي.

وعلى العموم، فقد تلتزم شرائح اجتماعية وممثلو مصالح مشتركة في عدد من المجتمعات في وقت واحد بمفهوم واحد للأمن، وهي بذلك تبرز فكرة الأمن الإقليمي أي فكرة أمن مجموعة من الدول تجمعها رقعة جغرافية معينة أو عقيدة اجتماعية مشتركة، وتشكل معا مجموعة دولية.

ويحدد بعض الباحثين مفهوم الأمن القومي بأنه " ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية"، كما حدده الباحث على الدين هلال بأنه "تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية التي تعبر عن الاتفاق العام في المجتمع"⁽⁶⁾.

وهكذا وفي ضوء ما تقدم من التعريفات السالفة الذكر، يمكن تحديد مفهومها عاما وشاملا لمصطلح "الأمن" يرتكز على المنطلقات التالية⁽⁷⁾ :

- يعتبر مفهوم الأمن، وخاصة الأمن القومي، مفهوما شاملا، يرتبط بمجموعة من العناصر السياسية والعسكرية والاقتصادية و الجيوسياسية .
- لا يعتبر مفهوم الأمن القومي ظاهرة سلبية في العلاقات الدولية، بل انه يمكن يولد ظاهرة إيجابية تتجلى في مظاهر التنمية المختلفة، والعمل على إقامة تحولات سياسية إيجابية، من اجل بناء نظام جديد للعلاقات الدولية .
- إن مفهوم الأمن يعد ظاهرة ديناميكية متطورة، وليست حقيقة ثابتة، تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة، بل هو مسألة متغيرة تتأثر بتطور الوضع الداخلي أو بالوضع القائم في المجتمع الدولي .
- إن مفهوم الأمن القومي في ظل التسلح النووي الواسع، لم يعد مرتبطا بأمن الدولة أو مجموعة من الدول فقط، بل بالمجتمع البشري بشكل عام .
- إن الأمن القومي هو حقيقة نسبية، بمعنى انه لا يمكن أن يتحقق (الأمن القومي) لأية دولة بشكل مطلق، لأن تحقيق ذلك يعني التهديد المستمر لدولة أخرى في المجتمع الدولي.
- وللأمن القومي أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وجغرافية ولها كلها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها⁽⁸⁾ وهي:

- فالبعد السياسي وهو ذو شقين داخلي وخارجي، فيتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي بما يحقق دعم الوحدة الوطنية. أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع أمن الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتحكمه مجموعة من المبادئ الإستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقياتها.

- أما بالنسبة للبعد الاقتصادي فإن مسائل الاقتصاد والدفاع والأمن كل لا يتجزأ ولذلك فإن مجال الأمن القومي هو الإستراتيجية العليا الوطنية التي تعنى بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية. كذلك النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيستان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الإستراتيجية وتنمية التبادل التجاري وتصدير العمالة والنقل الأفقي للتكنولوجيا وتوطينها وبخاصة التكنولوجيا العالية والحيوية.

- أما البعد الاجتماعي فيقصد إقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات، وكذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة ودعم الإرادة القومية وإجماع شعبها على مصالح وأهداف الأمن القومي والتفافه حول قيادته السياسية ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن

القومي تصعب أحيانا للسيطرة عليه وبخاصة في ظل تفاقم مشاكل البطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية .

- أما البعد العسكري فتتحقق مطالب الدفاع والأمن والهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري على المستوى الإقليمي والردع لحماية الدولة من العدوان الخارجي بواسطة الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها. والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية للدولة وصياغة دورها القيادي وبخاصة على المستوى الإقليمي ويمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم المجهود الحربي في زمن الصراع المسلح ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم.
- من حيث أن البعد الجغرافي تحكمه دلالات الموقع الجغرافي وحدودها الطبيعية مع الدول المجاورة وعلاقات التحالف وحسن الجوار والمصالح القومية الحيوية ودور الدولة في السيطرة على الممرات المائية والمضايق وتأثيرها على التجارة العالمية وصادرات الطاقة وحركة الأفراد والسلع عبر الحدود المشتركة مع البلدان المحيطة بالدولة.

وتأسيساً عليه، فإنه لا يوجد تعريف دقيق ومحدد لمفهوم الأمن فهناك عدة تعريفات وعدة اتجاهات في تناول قضية الأمن القومي ونستطيع أن نتحدث عن اتجاهين رئيسيين، الاتجاه الأول يعطي تعريفاً ضيقاً للأمن القومي ويحصره في الجانب العسكري المتمثل في توفير القدرات العسكرية لحماية الدولة، وهذا التعريف الضيق يحصر التهديدات على التهديدات الخارجية التي تتعرض عليها الدولة، فهو هنا يتحدث عن الدفاع فقط عن الدولة وهذا هو المفهوم الذي ساد في بداية الثمانينات بعد ذلك جاء اتجاه آخر جديد أكثر شمولاً وهو اتجاه واسع ينظر إلى الأمن كقضية ذات أبعاد خارجية وداخلية، وكذلك ذات مستويات ويعطي صورة شمولية لقضية الأمن، فالأمن ليس فقط متعلقاً بتوفير القدرات العسكرية وإن كان هذا جانباً في غاية الأهمية، ولكن هناك أبعاد اقتصادية وأبعاد تتعلق بالنظام السياسي والتماسك الداخلي والاستقرار الاجتماعي، هذا هو الآن التعريف الأقرب لمفهوم الأمن وهو أيضاً التعريف السائد هذه الأيام ويمكن أن نقول من خلال هذا المفهوم الواسع أن الأمن القومي هو حماية القيم الأساسية للدولة من أي تهديد ويدخل فيها بقاؤها واستقرارها وسيادتها ورفاه فيها الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين وبعض الدول حسب إمكاناتها يجب حمايتها كذلك حماية وتوفير الإمكانات اللازمة لحماية القيم الأساسية هي من صميم الأمن الوطني⁽⁹⁾.

المطلب الثاني: تأثير المتغيرات الدولية الحديثة على مصطلح الأمن

منذ تسعينيات القرن الماضي، ظهرت متغيرات جديدة أدت إلى نشأة مناخ أمني جديد كان له تأثيره على مفهوم الأمن، وبخاصة جانبيه السياسي والعسكري، أهمها⁽¹⁰⁾ :

- تبوأ الولايات المتحدة منزلة القوة السياسية، والعسكرية، والاقتصادية المسيطرة على مسارات النظام العالمي.

- التراجع المطرد في مفهوم السيادة الوطنية، واتساع نطاق تدخّل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية للدول، وبخاصة في مجالات: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، ومكافحة الإرهاب.

- إعطاء أولوية متقدمة للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية على الاعتبارات السياسية في نطاق التفاعلات الإقليمية، والدولية.

- تنامي ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل، وبروز صورة جديدة من صور التقسيم الدولي للعمل.

- غلبة الطابع الدولي العالمي على عديد من القضايا والمشكلات الدولية، بحيث لم يعد ممكناً في بعض الأحيان تصوّر احتمال أن تكون الآثار الناجمة عن إحدى أو بعض هذه المشكلات مقصورة على النطاق الداخلي للدولة أو الدول التي توجد بها أصلاً.

- التحوّل الجزئي في طبيعة مصادر التهديد التي تواجه الدولة القومية، إذ لم يصبح التهديد العسكري الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، كما يفترض أنصار المنظور الواقعي، حيث ظهرت مصادر تهديد جديدة، ليست بالضرورة مصادر عسكرية، ومنها: تجارة المخدرات عبر الحدود، والجريمة المنظمة، وانتشار الإرهاب الدولي، والأمراض والأوبئة كالإيدز، وانتشار الفقر، والتلوث البيئي ... إلخ.

وفي إطار هذه المتغيرات، نشأت بيئة أمنية جديدة أكثر تعقّداً من ذي قبل صارت مشجّعة على نشوب الحروب واحتدام الصراعات، بفضل انتشار الإرهاب، والصراعات الطائفية والدينية داخل المجتمعات، ومثال ذلك: ما حدث في يوغوسلافيا في بداية التسعينيات من حروب داخلية، وغزو العراق للكويت في أوت عام 1990، وانتشار الإرهاب المسلّح في مصر والجزائر وعدد آخر من الدول، وكانت نتيجة ذلك كله أن أصبح أمن الدولة في مناخ ما بعد الحرب الباردة معرضاً لمجال أوسع من التهديدات، وصار في حاجة إلى مرونة في استخدام القوة المسلّحة وسرعة نشرها في محاور الأزمات.

وكان لزاماً، مع التطورات التي شهدتها النظام الدولي، أن تتم إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للنظريات الأمنية في العلاقات الدولية. فضلاً عن ذلك، أصبحت المشاكل التي تتعدّى المسائل السيادية والتي تُعرف بالمخاطر الجديدة، مثل: (تهريب المخدرات، والجريمة المنظمة عبر الدول، وتحركات اللاجئين والهجرة غير الشرعية، والمخاطر البيئية، الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل) تغطّي على أجندة العلاقات الدولية، لأنها تهدّد بخلخلة التماسك القومي من ناحية، ولا يمكن التحكّم فيها من ناحية ثانية.

وفيما يلي أبرز المتغيرات التي ساهمت في إحداث تغيير وتبدّل في النظريات الأمنية التقليدية:

1- العولمة وتدويل القضايا الأمنية: برزت ظاهرة العولمة بوضوح خلال عقد التسعينيات، وارتبطت بنظريات تنادي بتراجع سيادة الدولة المطلقة لصالح قضايا معينة، مثل التدخّل الإنساني، وفجّرت صراعاً بين اتجاهين: أحدهما: يؤكّد على أن العولمة لا تتقيد بالحدود الوطنية ويمكنها التغلغل في أي مجتمع في العالم، وأنها تحقق توحيداً وتعبئة للجماعات والمؤسسات في اتجاه عالمي واحد، ووفق هذا الاتجاه فإن العولمة تطرح قيماً معينة في الحكم لفرضها على الدول المختلفة، مثل: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وفي مجال الثقافة

تطرح مفهوم الثقافة العالمية والعابرة للقوميات، مقابل ما تحاول "المحلية" المحافظة عليه من ثقافة وطنية ذاتية. أما الاتجاه الآخر: فيتمسك بالمحلية، ويدعو إلى انكماش الدولة داخل حدودها في مختلف النواحي الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والتكنولوجية، وبعبارة أخرى، التمسك بالذات الموجودة في المجتمع⁽¹¹⁾. وتتفاقم الإشكالية في العلاقة بين العالمي والمحلي حين تحاول القوى العالمية الكبرى مثل الولايات المتحدة أن تعطي الطابع العالمي لما هو محلي لديها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، ويؤكد ذلك السياسات التي اتبعتها واشنطن منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الآن، فقد تصرفت باعتبارها القطب الأوحيد في العالم، واتخذت مواقف تخالف مصلحة عامة العالم في كثير من المناسبات، مثل: موقفها من الجهود المبذولة لحماية البيئة من التلوث، ومعارضتها لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، إضافة إلى موقفها من المحكمة الجنائية الدولية، والتي أعلنت الانسحاب منها خوفاً من خضوع بعض جنودها في الخارج لأحكامها، هذا فضلاً عن عديد من المواقف الأخرى التي بدت فيها في جانب، ومعظم دول العالم في جانب آخر، كل هذا أدى إلى خلق البيئة الملائمة للتطرف والإرهاب في عديد من دول العالم، والموجه بالأساس ضد الولايات المتحدة.

2- تراجع سيادة الدولة وظهور ذرائع جديدة للتدخل في شؤون الدول: لقد تم تدويل السيادة، واشتملت عملية التدويل هذه على توسيع لأبعادها الخارجية، فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي وهي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة اتسعت بصورة معينة أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة أهمها: ألا يتسبب من جراء ممارسة تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام العالمي. وفي كثير من الحالات التي حدث فيها ذلك مارس مجلس الأمن السلطات المخولة له متجاوزاً الحقوق التقليدية للسيادة، ومن الأمثلة على ذلك، الإجراء العسكري الذي اتخذته حلف الناتو تجاه كوسوفو بعيداً عن مظلة الأمم المتحدة، وأصبح ممكناً أن تقوم دولة ما بهذا

العمل عندما لا تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات الكافية، كما حدث مع الولايات المتحدة التي شنت الحرب ضد العراق في مارس 2003 رغم إرادة المجتمع الدولي، وعدم موافقة الأمم المتحدة، وهو ما اعترف به الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2004 حين قال: "إن الحرب على العراق لم تكن شرعية". ومثل التدخل العسكري في كوسوفو تحولاً في مفهوم السيادة الوطنية، فالمبدأ القديم المؤسس على مفهوم السيادة كان حماية الدولة ضد التدخل في شؤونها الداخلية، والحفاظ على النظام والاستقرار، باتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدول، لكن الآن تغير الحال، وتغيرت الاحتياجات، وأصبح التحدي الذي يواجهه السلام والأمن هو حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول من الفوضى وعدم الاستقرار، نتيجة ما قد يحدث من أحداث وقلق داخل بعض الدول الأخرى⁽¹²⁾.

وأدت هذه التطورات إلى ظهور اتجاه يدعو إلى ضرورة تغيير مفهوم "الدفاع عن النفس"، ليوأكب التغييرات الناشئة في البيئة الدولية، فلو أن الحق في ممارسة السيادة ينشأ بالضرورة من مشاركة الدولة في النظام الدولي، ولو أن التهديد الرئيس للنظام الدولي هو الفوضى التي يمكن أن تأتي من داخل الدول المضطربة، فالنتيجة أن حق الدفاع عن النفس يجب أن يعني الدفاع، ليس ضد الهجوم الخارجي، ولكن ضد عدم الاستقرار الذي من الممكن أن ينتشر من داخل الدول المأزومة سياسياً أو تعاني من أوضاع إنسانية متدهورة، وهو ما يُعرف بحق التدخل الإنساني، والتدخل لحماية الأقليات، وغيرها من المظاهر الأخرى التي تمثل انتهاكاً واضحاً لسيادة الدولة وأمنها.

3- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما مثله من فرصة للولايات المتحدة لصياغة إستراتيجيتها الأمنية الجديدة (إستراتيجية الهجمات الوقائية) والتي تنطلق من حق واشنطن في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أية دولة أو جماعة ترى أنها باتت تمثل خطراً أو تهديداً للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع، وبدأت تتصرف بمنطق القوة العظمى الوحيدة في العالم، وحاولت توظيف الأحداث من أجل تحقيق مصالح وفوائد ومنافع جديدة تساعدها على الاحتفاظ بموقعها المتميز على قمة النظام الدولي. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الإدارة الأمريكية في تحركاتها على التوجهات والمبادئ التالية⁽¹³⁾:

استخدام الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، مع ترشيد استخدام هذه الأداة وربطها بتحقيق المصالح الأمريكية المباشرة، كما حدث في حربي أفغانستان 2001، والعراق 2003. إعادة تعريف مفهوم السيادة، وذلك من أجل ملاحقة الإرهابيين والدول التي تحميهم.

تحديد أولويات الخطر الذي يهدد أمن الدول والمجتمعات على النحو التالي: أولاً: الإرهاب، وثانياً: الأنظمة الدكتاتورية الحاكمة في دول محور الشر، وثالثاً: الخلل في البنيان الاجتماعي والسياسي في بعض البلاد الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعض الصراعات الإقليمية التي قد يؤدي استمرارها إلى تهديد أمن المناطق التي تقع فيها أو الأمن الدولي على اتساعه.

هذه التوجهات قادت إلى وجود مفهوم جديد للأمن ذي أبعاد وقضايا مختلفة . واكتشفت الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة أنها تواجه تهديداً من نوع جديد يستهدف كيائها ووجودها عبر استخدام أسلحة وهجمات غير متوقعة، بهدف تحقيق خسائر مادية وبشرية جسيمة، مما استدعى مواجهته بحرب شاملة تعبئ فيها كل إمكاناتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، مما يجعل هذه الحرب ممتدة ومتنوعة الوسائل، وهي تتطلب إعادة تقويم القوى النسبية التي تهدد الدول⁽¹⁴⁾.

وأدى ذلك إلى تدويل قضايا الأمن في ظل سياسة التدخل العسكري المباشر التي تتبعها الولايات المتحدة، وأصبح هناك توجه أمريكي للتواجد في كل المناطق الإستراتيجية في العالم، وبما يحقق مصالحها الحيوية، وكانت نتيجة ذلك تقليص أهمية المدخل الإقليمي لترتيبات الأمن ذاته لصالح "المدخل الدولي" المرتبط بسياسة الدولة العظمى في العالم، وليس ذلك المدخل التقليدي المرتبط بالمعاهدات الدولية⁽¹⁵⁾.

في ضوء ما سبق، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر أثارت قضايا أمنية جديدة، أبرزها:

(أ) إدخال الفاعلين غير الرسميين ضمن نطاق عملية ترتيب الأوضاع الأمنية على المستوى الإقليمي، فقد كان مفهوماً قبل ذلك بوقت طويل أن الدول لم تعد الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأن هناك فاعلين غير حكوميين تجاوزت قدراتهم إمكانات كثير من الدول في ظل وجود أمثلة كثيرة حول التدخلات السياسية لتلك القوى غير الحكومية في الشؤون الداخلية للدول وفي علاقاتها البينية أيضاً⁽¹⁶⁾.

(ب) إدخال القضايا الأمنية غير التقليدية التي كان اصطلح على تسميتها: "الأبعاد غير العسكرية" للأمن ضمن جداول أعمال ترتيبات الأمن الإقليمية، فقد كانت هناك قائمة طويلة من المشكلات الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك أو استخدام القوة العسكرية بالضرورة، إضافة إلى تلك القضايا غير العسكرية التي تكتسب أهمية أمنية عند وصول أوضاعها أو تأثيراتها إلى مستويات حرجية، والتي كانت تدخل ضمن نطاق كل تعريفات الأمن الشامل. فبالإضافة إلى الخطر الذي يمثله الإرهاب والجماعات الأصولية والراдикаلية، سلّطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الضوء على البيئة الثقافية في الدول العربية والإسلامية، وكيف يمكن أن تشكّل بطريقة غير مباشرة تهديداً للمصالح الأمريكية، بزعم أنها تشجّع على التطرّف والإرهاب من وجهة نظر الولايات المتحدة وعديد من الدول الغربية الأخرى.

(ج) تغيير النظم تحت ستار الحرب ضد "الإرهاب"، حيث أصبح تغيير النظم "المارقة" من وجهة نظر واشنطن أحد أهداف الإستراتيجية الأمريكية.

(د) الاستخدام المفرط للقوة بعيداً عن أي ضوابط، فقد كشفت الممارسات الفعلية التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عن استخدام مفرط للقوة العسكرية، وتهديد الأمن القومي لعدة دول بحجة مقاومة الإرهاب.

(هـ) التعامل مع قضية أسلحة التدمير الشامل من منظور مختلف، باعتبارها أحد مصادر تهديد الأمن الدولي، حيث بدأت الولايات المتحدة تتعامل مع هذه القضية عبر استخدام وسائل غير تقليدية، سواء باستخدام القوة المسلحة (نموذج العراق)، أو التهديد باستخدامها (كما في حالة إيران)، أو بالوسائل السياسية (كما في حالتي كل من ليبيا وكوريا الشمالية)، وتسعى إلى إدارة هذا الملف بعيداً عن الأطر التقليدية. وقد ترتبت على ذلك نتائج خطيرة تمثلت في توظيف الولايات المتحدة هذا الملف كورقة ضغط ضد بعض الدول، كما يحدث مع إيران حالياً، وعلى الجانب المقابل يتم تجاهل ترسانة إسرائيل الضخمة من أسلحة التدمير الشامل⁽¹⁷⁾.

المبحث الثاني: التحول في قضايا استخدام الأسلحة النووية

في الحرب الباردة، بدأ كل شأن يتعلق بالأسلحة النووية وكأنه نهائي وغير قابل للتغيير، فبحكم الخصائص التدميرية لهذه الأسلحة، استقر التفكير الإستراتيجي على أنها غير قابلة للاستخدام الفعلي هجوماً أو دفاعاً، وأن استخدامها الرئيسي هو الردع، لدرجة أن كثيراً من الكتابات قد اعتادت على تسمية تلك

الأسلحة الرادع النووي، وكأنه لا يوجد استخدام آخر لها. وقد استند منطق الردع، أو بعبارة أخرى عدم الاستخدام الفعلي، على عدة أسس استمرت ثابتة لفترة طويلة، منها⁽¹⁸⁾:

1- أن القوة التدميرية للأسلحة النووية كانت كبيرة إلى درجة تخلق ميلا لعدم استخدامها بصرف النظر عن موازين القوى القائمة.

2- أن حجم التدمير المتوقع من جراء استخدامها كان هائلا ومزمنًا، بحيث لم يكن من المتصور أن استخدامها يمكن أن يحقق أهدافا سياسية معقولة لمن يقوم باستخدامها، فالدول التي تخوض صراعات تهدف إلى التأثير على إرادة الطرف الآخر وليس تدميره، خاصة وأن الآثار الإشعاعية لن تتيح حتى احتلال أراضيه، وبالتالي لم يعد هناك هدف واقعي يمكن تصور استخدامها فعليا لتحقيقه سوى الدفاع عن البقاء، كملاذ أخير، في حالة تعرض الدولة لتهديد نووي فعلى.

وقبل كل ذلك بالطبع فإن فكر الردع برمته قد استند على وضع التوازن النووي الذي ميز علاقات القوتين العظميين خلال الحرب الباردة بآلياته المعقدة التي تتيح لكل دولة توجيه ضربة ثانية حتى في حالة تعرضها لضربة أولى. لكن السنوات الأخيرة شهدت عدة تطورات ذات أهمية خاصة، بدا منها أحيانا أن فكرة الاستخدام الفعلي تحديدا، لم تعد غير محتملة تماما كما كانت عليه، بل أنها أصبحت - في ظل استراتيجيات وسيناريوهات ووقائع مختلفة. تبدو وكأنها أكثر احتمالا، أو على الأقل تقلصت القيود التي كانت دوما تحيط بها. كما يتضح من خلال الإستراتيجية النووية الأمريكية الجديدة، الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية في الصراعات الإقليمية وأخيرا سيناريوهات الإرهاب النووي⁽¹⁹⁾.

المطلب الأول: الاستخدام الهجومي للأسلحة النووية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة

ارتبطت أهم التحولات التي شهدتها الفترة الماضية فيما يتعلق بإحتمال استخدام الأسلحة النووية، بما أثير حول إمكانية الاستخدام الفعلي لها، على المستوى الدولي، من جانب الولايات المتحدة تحديدا. فقد كان مفهوما أن مسألة عدم الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية تواجه تحديات متعددة، إذ استقر دائما أن مصداقية الردع لقوة طرف ما تستند على إدراك الطرف الآخر أنه يمكن أن يستخدم أسلحته ضده فعليا، وأنه لا يمكن الشك في نواياه بهذا الشأن، فإن لم تكن هناك احتمالات حقيقية للاستخدام الفعلي لن يكون هناك ردع ذي مصداقية، إلا أن ذلك لم يشكل عقدة لا حل لها، إذ كان مفهوما أيضا أن مثل هذا الاستخدام الفعلي الكامن يرتبط فقط بحالات نادرة تتصل بالبقاء، وأنه لا يمكن تصديق أن هذه الأسلحة يمكن أن تطلق لأهداف أقل من ذلك⁽²⁰⁾، لكن رغم كل ذلك لم يكن أحد يصدق أن هذه الأسلحة يمكن أن تستخدم فعليا، فقد ظل تجاوز الحاجز المعنوي النووي يشكل عقدة لدى المؤسسات العسكرية والقيادات السياسية على السواء، خاصة مع ظهور ذخائر تقليدية شديدة التدمير، وتوافر أسلحة تدمير شامل أخرى رفعت العتبة النووية وعدم وجود سيناريو مقنع فنيا لحرب تقليدية - نووية.

وقد جاءت خطة الطوارئ التي أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية، خلال النصف الثاني من عام 2002، تحت عنوان إعادة تقييم الوضع النووي والتي اعتبرت أساسا لسياسة نووية أمريكية جديدة، لتحديث انقلابا نوويا حقيقيا، فالخطة تستند بالكامل إلى ما لم يكن متصورا عمليا من قبل، وهو إمكانية استخدام الأسلحة النووية فعليا في ظل أهداف وحالات وسيناريوهات محددة بدقة تشير إلى تجاوز نهائي للحاجز النووي القائم الذي منع دائما تحول السيناريوهات الممكنة إلى خطط عملية، خاصة مع وجود اختراقات إضافية مكملتها تتصل بما يلي⁽²¹⁾:

أ . إمكانية استخدام الأسلحة النووية هجوما ضد دول غير نووية، فأربع من الدول السبع المشار إليها كأهداف محتملة في الخطة (روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران والعراق وسوريا وليبيا) ليست يقينا دول نووية.

ب . إمكانية استخدام الأسلحة النووية هجوما لأهداف لا تقترب على الإطلاق من فكرة البقاء، فالأسباب المبررة للاستخدام تتصل بحماية حليف، أو تدمير أهداف مستعصية، أو الرد على هجوم غير تقليدي. وربما يمكن القول هنا أيضا أن تلك الإستراتيجية تظل في جانب مهيم فيها ردعية وفقا لمفاهيم الردع الممتد، تهدف إلى منع أي طرف من تهديد المصالح الأمريكية بإرسال إشارة واضحة بأن الولايات المتحدة لن تتردد في استخدام كل ما لديها من أسلحة إذا تعرضت مصالحها للتهديد⁽²²⁾.

الواقع، أن خطة الطوارئ النووية الأمريكية كانت تمثل تحولا جوهريا عن مفهوم الردع الذي سيطر طويلا في العصر النووي، كما كان الحال جزئيا فيما بدا بعد ظهور مشروع مبادرة الدفاع الإستراتيجي خلال بداية الثمانينات، فكما أدت مشروعات نظم الدفاع ضد الصواريخ إلى تصدع نظرية الردع لصالح الدفاع، أدت الخطة الجديدة إلى انهيار واضح فيما تبقى من إستراتيجية الردع لصالح الهجوم، خاصة وأن تلك الخطة كانت تبدو بوضوح وكأنها الجناح النووي لإستراتيجية الحرب غير المتماثلة التي تشكل أهم أسس إستراتيجية الدفاع الأمريكية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، وكانت التطورات التكنولوجية على المستوى النووي توحي بأنه لا يوجد ما يمنع فنيا من ممارسته.

المطلب الثاني: احتمالات الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية في الصراعات الإقليمية

كان أحد أهم التحولات التي شهدتها السنوات القصيرة الماضية يتعلق باحتمالات استخدام الأسلحة النووية على المستوى الإقليمي، خاصة عندما انفجرت التوترات المسلحة بين الهند وباكستان خلال عام 2003. فقد كان تيار رئيسي في الدراسات الإستراتيجية يرى دائما أن الأسلحة النووية التي تمتلكها قوى إقليمية متوسطة تطرح مخاطر أوسع نطاقا مما شهده المستوى الدولي، الذي ارتبط تقليديا بسلوك القوى النووية الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة، فهناك شك دائم في أن الردع الذي عمل طويلا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق يمكن أن يعمل بين دول متوسطة أو صغيرة معادية لبعضها البعض تمتلك أسلحة محدودة تخوض بها صراعات محلية، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها:

أ. أن تلك الدول قد تضع الأسلحة النووية في إطار إستراتيجيات هجومية، وليست ردعية، وهو ما يؤدي إلى أوضاع خطيرة .

ب. أن الدول النووية الجديدة قد تجد أن من الصعب بحكم قلة الموارد وربما ضيق المساحة، نشر قوات ردع غير معرضة لاحتمالات الضربة الأولى، مما يؤثر على استقرار الردع في حالة تبنيها له. يضاف إلى ذلك، أن معظم الصراعات التي يتم في إطارها امتلاك الأسلحة النووية من جانب قوى إقليمية في جنوب العالم تتسم بأنها صراعات معقدة يصعب حلها بالتوصل لحلول وسط بشأن قضاياها، وثمة تيارات متطرفة على الجانبين تتصور إمكانية إنهاء وجود الطرف الآخر، عندما تتاح الفرصة لذلك، وهو ما طرح دائما مشكلات عديدة، تبدأ بالكيفية التي تتم بها قيادة القوة النووية، وتنتهي بأمن الأسلحة النووية ذاتها⁽²³⁾.

في هذا الإطار، كان من المتصور دائما أن علاقات القوة النووية على المستوى الإقليمي لن تكون مستقرة على النحو الذي شهده المستوى الدولي، ويشير إليه المناخ السائد بين الهند وباكستان تحديدا منذ امتلاكهما للأسلحة النووية. فرغم أن بعض التحليلات كانت تؤكد أن موازين الرعب الإقليمية يمكن أن تكون مستقرة، بل أنها ذهبت أحيانا إلى القول بأن انتشار الأسلحة النووية في مناطق الصراع الإقليمي، لن يمنع فقط استخدام الأسلحة النووية، بل سيقيد استخدام الأسلحة التقليدية كذلك. إلا أن الاتجاه السائد ظل يشير إلى أن هناك عوامل إقليمية تحيط بالانتشار النووي تجعل منه مصدر خطورة، إذ أنه يجعل احتمالات استخدامها أكبر، سواء في إطار حسابات أو حوادث عابرة.

وقد بدأ بالفعل لفترة طويلة أن الحالة الهندية . الباكستانية تمثل نموذجا لعدم الاستقرار النووي على المستوى الإقليمي، حيث اتسمت مشكلة الردع بين الهند وباكستان بطابع أكثر تعقيدا، فقد بدا أحيانا وكأن استراتيجيات استخدام الأسلحة النووية قد تركت مفتوحة، دون أن يتم تحديد المبدأ الرئيسي الحاكم لها أصلا، في ظل استمرار إشارات قديمة حول إمكانية استهداف طرف ما للقدرات النووية للطرف الآخر، على غرار ما كان قائما بالنسبة للمنشآت النووية في الثمانينات. فقد كان هناك شك في أن الردع يمثل جوهر إستراتيجية استخدام الأسلحة النووية على هذه الساحة أيضا، وبحكم عدم وضوح الأوضاع العملية للقوة النووية الصغيرة التي تمتلكها الدولتان، وعدم وجود مفاوضات ضبط تسليح، أو منظومة إجراءات بناء ثقة واسعة ذات مصداقية، بينهما على هذا المستوى، ظل هناك مجال لافتراض وجود سيناريوهات سيئة تستند على تصور إمكانية شن ضربة أولى يتم من خلالها تحييد أنظمة الضربة الثانية. لكن ما حدث عمليا خلال أزمة يناير 2003 بين الجانبين، كان يشير بوضوح إلى تحولات ذات أهمية كبيرة في التفكير الاستراتيجي داخل الهند وباكستان على المستوى النووي، فعلى الرغم من خطورة المشكلة التي تفجرت بينهما، واتخاذ القيادات السياسية موقف متشددة، وارتباطها بتحركات عسكرية في اتجاه الحدود، وإطلاق النار عبر الحدود في بعض الأحيان، صدرت تصريحات رسمية تقلل من احتمالات اندلاع حرب بينهما، لاسيما حرب نووية. كانت تلك

التصريحات تكتسب أهميتها من انعكاساتها على الرأي العام المنفعل داخلهما، مع حث الطرف الآخر على عدم الوصول بخطوات التصعيد العسكري إلى نقطة اللاعودة، فيما يعبر عن إدراك واضح للقيود المحيطة باستخدام القوة المسلحة (التقليدية) من الأساس، خاصة في ظل وجود أسلحة نووية، فلم يكن كل منهما يريد أن يواجه في النهاية معضلة تعرض أهدافه السياسية للإحباط أو القبول بهزيمة عسكرية تقليدية، رغم امتلاكه أسلحة نووية، فالأسلحة النووية قد بدأت تقرض منطقها على الإقليم. يضاف إلى ذلك أن توجهات الطرفين ركزت على ما يلي :

أ . التأكيد على أن الاستخدام الرئيسي للأسلحة النووية من وجهة نظر الطرفين هو الردع، ولا يفترض أن تكون أكثر من ذلك.

ب . التأكيد بوضوح على واحد من أهم إجراءات بناء الثقة الشائعة دولياً على المستوى النووي، وهو مبدأ عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية المعروف باسم No First Use ، فكل طرف يؤكد أنه لن يكون البادئ باستخدام تلك الأسلحة، والرسالة محددة وهي أن كلا منهما لن يفكر في استخدامها ضد الطرف الآخر طالما لن يفكر الأخير في استخدامها ضده.

ج . قيام الدولتين بخطوة ذات أهمية خاصة، ففي ظل أكثر الأزمات حدة بينهما منذ سنوات طويلة، وعلى الرغم من أن الطرفين لم يحاولا أن يثيرا أية شكوك بشأن إرادتهما فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية، إذا كانت ثمة ضرورة لذلك، قام الطرفان بإجراء التبادل السنوي المعتاد للمذكرات التي تتضمن قائمة المنشآت النووية الخاضعة للمعاهدة المبرمة بينهما عام 1991، بشأن عدم الاعتداء على المنشآت النووية. وبقدر ما تحمل هذه الخطوة من إشارات سياسية، ترتبط ببناء الثقة، فإنها تحمل أيضاً دلالات إستراتيجية تتصل برغبتهما في استقرار الردع القائم .

لقد أوضحت تلك الأزمة أن هناك خطأ أحمر يحكم مسألة الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية بين الدول على المستوى الإقليمي، بصرف النظر عن التهديدات التي يطلقها أي طرف في هذا الاتجاه، وغالبا ما لا يمكن تجاوز ما يتصل بذلك الخط في الغالبية العظمى من الأزمات التي يبدو فيها أن شبحا نوويا يلوح في الأفق، فما لم تقم الدول المعنية في إقليم ما (الهند أو باكستان في تلك الحالة) بتهديد بقاء دول أخرى، وليس مجرد تهديد أمنها، لن تكون هناك احتمالات حقيقية لاستخدام الأسلحة النووية، أيا كان مستوى المواجهات المسلحة التي يمكن أن تصل إليه التفاعلات الدائرة بينهما. لكن ذلك لم يكن يطرح بالطبع احتمالات الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية مباشرة، وإنما مخاطر الانزلاق إلى حرب نووية إذا ما توغل كل طرف في منطقة أمن الطرف الآخر إلى مدى يتجاوز خط العودة، متجاهلا أنه يمتلك أسلحة نووية، وكأنها غير قائمة، ومن هنا كانت أهمية إيجاد قواعد واضحة لإدارة اللعبة النووية على المستويات الإقليمية⁽²⁴⁾.

المطلب الثالث: سيناريوهات الإرهاب النووي بعد 11 سبتمبر 2001

كان أحد أخطر التحولات الأمنية التي شهدتها مرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هي عودة التهديد النووي إلى الظهور مرة أخرى، في شكل أكثر تعقيدا هو الإرهاب النووي . فلم يكن أحد يصدق قبل ذلك التاريخ أن لإرهاب النووي يمكن أن يشكل تهديداً فعلياً، إذ كان الموضوع يطرح في حلقات النقاش الأكاديمية، وإدارات التقييم في المؤسسات الرسمية، كسيناريو سيئ يركز على تصورات نظرية أكثر مما يرتبط باحتمالات واقعية، إلى درجة أن معظم الدول التي يفترض أنها مستهدفة بذلك لم يخصص أية موارد مالية ذات أهمية لبرامج البحث العلمي أو العمليات المضادة أو الدفاع المدني المتصلة بتلك الاحتمالات.

وقد تغير الوضع تماماً بعد سبتمبر 2001، ليس فقط لأن ثمة مؤشرات ظهرت تقيد بوجود إمكانية حقيقية لوقوع حوادث إرهاب نووي، لكن لأن الطريقة التي نفذت بها هجمات 11 سبتمبر أوضحت أن كل شيء قد أصبح ممكناً، وأن ثمن تجاهل احتمالات حدوث ما لا يمكن تصديقه منطقياً قد يكون هائلاً.

إن قضية الإرهاب النووي كانت مطروحة خلال فترات مختلفة في تلك المرحلة، إلا أنها لم تكن تمثل مشكلة رئيسية على غرار تلك المشكلات الكبرى التي سيطرت على التفاعلات الدولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لأسباب مختلفة، منها أنه لم يكن هناك اقتناع بأن تنظيم إرهابيا يمكن أن يمتلك القدرة على امتلاك أسلحة نووية، في الوقت الذي كانت فيه دول متوسطة الحجم لديها مرافق وبرامج وعلماء وقدرات مالية، غير قادرة على حيازة تلك الأسلحة، فلم تكن المعارف والتكنولوجيات النووية قد شاعت، وكان تداول المواد والمعدات النووية في السوق النووية السوداء محدوداً، قبل انهيار الاتحاد السوفيتي.

أيضاً، لم يكن هناك تصور لدى التيار الرئيسي في دراسات الأمن حول طبيعة تلك الإستراتيجية التي يمكن أن توظف التنظيمات الإرهابية (أو تنظيمات العنف المسلح) تلك الأسلحة النووية المفترضة في إطارها، خاصة وأن الأمر يتعلق بقنبلة نووية واحدة، أو قنبلتين على الأكثر، تصلحان لمهام محدودة كالابتزاز النووي، الذي لم يصدق أحد أيضاً إمكانية حدوثه، وليس شن حرب. كما لم تكن هناك مؤشرات ذات أهمية حول سعي تنظيمات عنيفة لامتلاك تلك الأسلحة، فقد كان المتعاملون في السوق السوداء لتجارة المواد والمعدات النووية يقتصرون على أجهزة استخبارات الدول. لذا كانت مسألة الإرهاب النووي مستبعدة.

وقد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001، والفترة التالية لها، إلى انقلاب حقيقي في التصورات الخاصة بالإرهاب النووي، إذ أصبح ينظر للإرهاب النووي، ولو مؤقتاً، على أنه أحد مصادر التهديد الأكثر إلحاحاً للأمن الدولي، وأنه قد يشكل أهم أنماط التهديد التي تواجه العديد من دول العالم في القرن الحادي والعشرين، كما كانت الحرب النووية في القرن الماضي، رغم عدم وجود مؤشرات حاسمة تشير إلى أنه يمثل مشكلة كبرى، على غرار ما مثله سباق التسلح النووي، أو الانتشار النووي، في الفترات السابقة. ويشير ما قيل خلال اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بفيينا في 2 نوفمبر 2001، إلى اتجاهات التفكير الجديدة السائدة بشأن الإرهاب النووي حالياً.

يضاف إلى ذلك أن ثمة قناعة سادت في أوساط صنع القرار وأجهزة الاستخبارات ومراكز الدراسات في العديد من دول العالم، بأنه لم يعد من الممكن الاستمرار في التفكير في مشكلة الإرهاب النووي وفقا للأطر التقليدية التي حكمتها طويلا، لاعتبارين :

أ- أن عدة مؤشرات قد تبلورت في الفترة الأخيرة تشير إلى أن بعض تنظيمات العنف، قد بدأت تعمل في اتجاه امتلاك قدرات تدمير شامل، بينها قدرات نووية، في ظل أوضاع دولية تتيح لها ذلك كتنظيم القاعدة. ب - أن احتمالات الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية في هجمات إرهابية قد أصبحت متصورة أكثر من ذي قبل، فقد ارتبطت التصورات التقليدية لخطورة السلاح النووي خلال المرحلة السابقة بضخامة الآثار التدميرية لها، أكثر من احتمالات استخدامها.

وبعيدا عن مسألة قيام الإرهابيين باستخدام أسلحة نووية ضد الدول المناوئة لها، طرحت احتمالات أكثر واقعية وتحديدا، حول الضربات النووية الإرهابية المتصورة، استنادا على مفاهيم وسيناريوهات معروفة منذ سنوات طويلة، ووقائع حديثة جرت قبل وبعد 11 سبتمبر، أهمها (25) :

أ . احتمالات استخدام سلاح إشعاعي Radiological Weapon. وهو جهاز يتم من خلاله نشر مادة إشعاعية في منطقة الهدف لإلحاق أضرار أو إصابات بالأفراد، دون المنشآت.

ب . احتمالات استهداف المفاعلات النووية، فمنذ أوائل الثمانينات، ثار نقاش واسع حول ما سمي الحرب الإشعاعية Radiological War ، بفعل قيام عدة دول باستهداف المفاعلات النووية للدول الأخرى، كما حدث من جانب إسرائيل ضد مفاعل أوزريك العراقي، ومن جانب العراق ضد منشآت مفاعل بوشهر الإيراني.

وفي هذا الإطار طرحت سيناريوهات حول إمكانية قيام جماعات إرهابية أو تمرد مسلح بشن هجمات تقليدية باستخدام الشاحنات الملغمة أو الطائرات الصغيرة ضد المنشآت النووية، خاصة المفاعلات النووية. وهو ما ينتج آثارا تختلف كثيرا عن التسريبات الإشعاعية، المرتبطة بالأسلوب السابق، فهذا الوضع يرتبط بحالة على غرار انفجار مفاعل تشيرنوبيل عام 1986، في أوكرانيا بالاتحاد السوفيتي السابق.

وهكذا، فإن مشكلات استخدام الأسلحة النووية قد أصبحت أعقد مما كانت عليه، إذ شهدت السنوات الأخيرة تحولا حقيقيا في عدة اتجاهات كان من المعتقد أنها غير محتملة، هي الاستخدامات الهجومية الدولية والإقليمية، إضافة إلى الإرهابية، لكن ظلت محددات مختلفة تحيط بكل منها، فلم يصبح استخدام الأسلحة النووية ممكنا وكأنه سلاح تقليدي آخر، لكن لم تعد تحيط به تلك القيود القديمة التي جعلته لعقود طويلة مستبعدا تماما.

الخلاصة:

لا شك أن مسألة الأمن كانت ولا تزال إحدى الدوافع التي تتحكم في سلوك الأفراد والدول، فبعد نهاية الحرب الباردة شهد العالم مجموعة من المتغيرات الدولية والتي أثرت على مفهوم الأمن القومي فنتج عن ذلك تحول في قضايا استخدام الأسلحة النووية.

وتعد أنظمة حظر انتشار الأسلحة النووية مكسبا للمجتمع الدولي رغم فقدان الأمن في عالم متغير، يزداد فيه الطلب والحاجة على الطاقة، والتي هي السبب الرئيس لهذا الانتشار، هذه الازدواجية (الأمن والطاقة) تتطلب ضبط التسليح النووي وأمن جماعي وتعاون اقتصادي وعلمي.

وبالتالي ، فإن مرحلة نهاية الحرب الباردة أثارت قضايا أمنية جديدة، أبرزها:

- إدخال الفاعلين غير الرسميين ضمن نطاق عملية ترتيب الأوضاع الأمنية على المستوى الإقليمي.
 - إدخال القضايا الأمنية غير التقليدية التي كان اصطلح على تسميتها: "الأبعاد غير العسكرية" للأمن ضمن جداول أعمال ترتيبات الأمن الإقليمية.
 - تغيير النظم تحت ستار الحرب ضد "الإرهاب"، حيث أصبح تغيير النظم "المارقة" من وجهة نظر واشنطن أحد أهداف الإستراتيجية الأمريكية.
 - الاستخدام المفرط للقوة بعيداً عن أي ضوابط.
 - التعامل مع قضية أسلحة التدمير الشامل من منظور مختلف، باعتبارها أحد مصادر تهديد الأمن الدولي.
- وأدى كل ذلك في نهاية المطاف ان تصبح قضايا استخدام الاسلحة النووية في صلب تطور مفهوم الامن القومي بل تعداه الى مفهوم الامن الشامل.

الهوامش:

- 1- محمود خيري بنونة، القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشعب، 1971.
- 2- عمار حميد ياسين، ((أشالية الانتشار النووي واثرها على معادلة توازن الاستراتيجي في اقليم الشرق الاوسط بعد احداث 2001/09/11))، مجلة العلوم السياسية ، بغداد، العدد (55)، 2018، ص 41.
- 3- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر: دار هومة، 2002، ص 56.
- 4- كلمة الرياض، ((الأمن لا يتحقق بالحروب والأسلحة النووية))، مجلة الرياض، الرياض، العدد (14148)، 20 مارس 2007،
- 5- http://www.alriyadh.com/2007/03/20/article234564.html، 25 مارس 2008، ص 56.
- 5- زكريا حسين، ((الأمن القومي))، مجلة الخيمة الالكترونية،
- 6- http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm، 15 مارس 2008، ص 22.
- 6- طلعت أحمد مسلم، حرب الخليج والأمن القومي، الطبعة 2، ليماسول: دار الملتقى للنشر، 1992، ص 13.
- 7- زاهر زكار، نظام الأمن الجماعي في الإطار الإقليمي،
- 8- http://www.geocities.com/bahtb/of8.htm، 15 مارس 2008، ص 5.

8- سحر مهدي، في مفهوم الأمن

القومي، <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22433>، 15 مارس 2008،

16 سا 15 د.

9- صالح الخثلان ، ندوة الأمن الوطني ومفهوم سياسي للدولة الحديثة،

<http://www.alriyadh.com/2006/03/14/article137946.html>، 15 مارس 2008، 16 سا 29 د.

10- أشرف سعيد العيسوي، ((التغيرات الدولية الحديثة ومفهوم الأمن القومي))، مجلة الخيمة الالكترونية،

<http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?InNewsItemID=185238&InPageNo=2>، 15 مارس 2008،

16 سا 02 د.

11- نفس المرجع.

12- نفس المرجع.

13- نفس المرجع.

14- أشرف سعيد العيسوي، مرجع سابق.

15- سمير محمد فاضل، المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية في وقت السلم، القاهرة: عالم الكتب،

1976، ص 5.

16- محمد عبد السلام، ((ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001))، كراسات إستراتيجية، القاهرة، العدد

(127)، 2003، ص ص 27.28.

17- نفس المرجع، ص 29

18- محمد عبد السلام، ((ضبط التسلح في مرحلة ما بعد حرب العراق))، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (153)، يوليو

2003م، ص 109.

19- مجموعة من المؤلفين، التقرير الاستراتيجي العربي لسنة 2004، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004،

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB57.HTM>، 15 مارس 2008، 15 سا 45 د.

20- حتى أن فرنسا قد قامت ببناء ترسانات نووية مستقلة في ظل شك عميق بأن الولايات المتحدة يمكن أن تجازف باستخدام

أسلحتها النووية، وبالتالي تعرض أراضيها للضربة المضادة، إذا تعرضت أوروبا لتهديد نووي رغم التزامها المعلن بذلك.

وكان التحدي الحقيقي يرتبط بتأثيرات التطورات التكنولوجية في مجال تطوير تصميمات وطاقات الأسلحة على استراتيجيات

استخدامها، فكان ثمة ميل دائم لأن تخلق نظم الأسلحة الجديدة استخداماتها، خاصة في مجالين محددين هما: تطوير

أنظمة الدفاع ضد الصواريخ والأسلحة النووية التكتيكية. فقد أدى التطور الأول إلى جعل إمكانية الدفاع النووي تبدو

ممكنة، إذ أن التأثير الاستراتيجي لهذه الأسلحة قد ارتبط بعدم وجود دفاع ضدها، وأدى ظهور استراتيجيات الدفاع النووي

إلى جعل إمكانية الاستخدام الفعلي مع تجنب الرد المضاد متاحة نظرياً، لتبدأ مفاهيم الردع في التصدع، لكن لم يكن من

الممكن أن تظهر استراتيجيات نووية هجومية، بفعل الآثار التدميرية. لكن يبدو أن آثار التطور الثاني كانت من القوة

بحيث لم يكن من الممكن تجنبها، فقد أدى تطور الأسلحة النووية التكتيكية إلى تحول في مفهوم السلاح الذري ذاته،

فبينما كان اتجاه تضخيم القوة التدميرية على النحو الذي أنتج الأسلحة الهيدروجينية قد أكد أكثر من ذي قبل على عدم

إمكانية الاستخدام الفعلي لها، كان اتجاه تقليص القدرة التدميرية الذي أفرز الذخائر التكتيكية والأسلحة النيترونية يضيق

الفارق بين الأسلحة التقليدية.

21- نفس المرجع.

22- والأهم أن الإستراتيجية الجديدة كانت تتسم بتعقيدات قد تدفع في اتجاه التقدم نحو الاستخدام النووي الفعلي بأسرع مما يتصور أطراف أي صراع محتمل يرتبط بها، فهي تستند على أسلحة نووية صغيرة، وربما نظيفة، قابلة من الناحية الفنية للاستخدامات القتالية، قياساً على الأسلحة النووية المعيارية، والمشكلة أن الأطراف المستهدفة قد لا تصدق أنها يمكن أن تستخدم بفعل الحاجز الذري التقليدي، وعدم وضوح الخطوط الحمراء المتصلة باستخدامها كما هو الحال بالنسبة لتهديد البقاء، وبالتالي ستكون هناك دائماً فجوة ردع تدفع في اتجاه اختبار تلك الخطوط، في الوقت الذي تعتقد فيه قيادة القوة النووية أن لديها أسلحة قابلة تماماً للاستخدام، وهو ما يؤدي إلى ارتباكات وأزمات مستمرة، قد تدفع نحو الاستخدام الفعلي، ولو لمرة أولى ستطرح نفسها دائماً في كل أزمة، مع ميل لا يقاوم للضرب حتى لا تنهار الإستراتيجية الجديدة برمتها.

23- نفس المرجع.

24- نفس المرجع.

25- نفس المرجع.